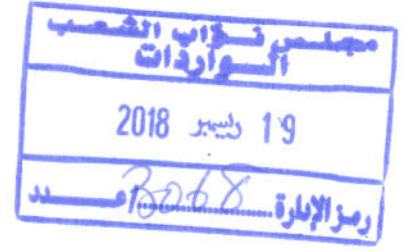


فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 18 ديسمبر 2018



إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير الصناعة على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص محطة توليد الكهرباء برادس

سيدي،

- بالنظر للقصص الغريبة والعجيبة التي تروى بخصوص ظروف ابرام العقد المتعلق بمحطة توليد الكهرباء برادس، ارجو منكم مدي بالمعطيات التالية :
- 1/ نسخة من العقد المبرم بين المستغل والدولة التونسية،
 - 2/ هل قدمت الدولة التونسية ضمانا بخصوص القرض الذي تحصل عليه المستغل لدى بنك سويسري وفي حالة تقديم ضمان ما هو مقابل ذلك ؟
 - 3/ كيفية ضبط قيمة المحطة ومدة الاستغلال باعتبار ان الامر يتعلق بعقد تشييد واستغلال وتحويل (BOT).
 - 4/ كيفية التثبيت من ان المعدات والتجهيزات والمحطة برمتها في وضعية جيدة أي وكأنه تم تشييدها الان حتى لا تسلم للدولة التونسية في وضعية رثة ونظر لتشييد محطة ثانية.
 - 5/ طريقة التعامل مع الدولة التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز (ثمن الشراء، الكميات).
 - 6/ كيفية التثبيت من ان قيمة المحطة حقيقية ولم يتم تضخيمها للحصول على مدة استغلال مضاعفة مثلما حصل ذلك بالنسبة لمطار النفيضة.
 - 7/ كيف تفوتر الشركة التونسية للكهرباء والغاز كمية الغاز التي تزود بها المستغل وهل تطبق اسعارا تفاضلية بالنظر للثمن المعمول به في السوق العالمية ؟
 - 8/ علمت ان الطريقة المعتمدة من قبل المستغل في توليد الكهرباء مكلفة وكان بالامكان التخلي عنها واعتماد طريقة اخرى اقل تكلفة. هل لكم ان تؤكدوا ذلك او تنفوه ؟

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين



من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
إلى
السيد رئيس مجلس النواب

4?

الموضوع: سؤال كتابي حول محطة توليد الكهرباء برادس.

المرجع: مراسلتكم عدد 49 بتاريخ 08-01-2019

المصاحيب: الإجابة على السؤال

أما بعد،

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي توجه به السيد النائب "فيصل التبيني" حول محطة توليد الكهرباء برادس، أتشرف بموافاتكم صعبة هذا بعناصر الإجابة على السؤال المطروح.

والسلام

عنه وزير الصناعة
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
رئيس المجلس الاعلى
الإقتصاد: توفيق عيناين





النائب: فيصل التبيني

السؤال: سؤال كتابي حول محطة توليد الكهرباء برادس

الإجابة

1- نسخة من العقد المبرم بين المستغل والدولة التونسية:

تبعا للقانون عدد 96-27 بتاريخ 1 أبريل 1996 المتعلق بإتمام المرسوم عدد 8 لسنة 1962 المؤرخ في 3 أبريل 1962 و المتعلق ببعث و تنظيم الشركة التونسية للكهرباء و الغاز والذي سمح للدولة بإسناد لزمات لإنتاج الكهرباء إلى الخواص، وفي إطار طلب عروض دولي وقع إبرام عقد للزمة الموقعة في مارس 1999 بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة الصناعة وصاحب المشروع. وفي هذا الإطار، وقع إنجاز المحطة الخاصة رادس 2 المتمثلة في دورة مزدوجة بقدرة 471 ميغاوات.

وتجدر الإشارة إلى وجوب الالتزام بما نص عليه الفصل 35 من العقد والمتعلق بسريته:

« 35- DEVOIR DE RESERVE

Pendant toute la durée du présent contrat et pendant une période de cinq (5) Ans suivant la fin de la Durée Initiale ou de toute prolongation de celle-ci, chacune des Parties devra traiter de façon confidentielle et ne devra dévoiler à aucune autre personne les termes du présent contrat ou toute information ou document y afférent fourni dans le cadre du présent contrat, sans accord préalable écrit de l'autre Partie ; toutefois, chacune des Parties peut dévoiler ces informations et documents sur demande légale, pour les besoins de financement du Projet auprès des Bailleurs de Fonds et bailleurs de fonds potentiels, investisseurs et investisseurs potentiels dans le Projet ou à des fins d'expertise à condition qu'ils soient couverts par une clause de confidentialité.

Contrat	Date
Convention de cession de production d'électricité	24/03/1999

2- هل قدمت الدولة التونسية ضمانا بخصوص القرض الذي تحصل عليه المستغل لدى بنك سويسري؟

لا يحتوي عقد اللزمة المبرم بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة الصناعة والمجمع PSEG-SITHE-MARUBENI صاحب المشروع أي إشارة لضمان الدولة لتمويل المشروع. وتجدر الإشارة إلى أن الدولة اسندت رسالة طمئنة (Lettre de confort) إلى البنوك الممولة للمشروع.

3- كيفية ضبط قيمة المحطة ومدة الاستغلال باعتبار أن الأمر يتعلق بعقد تشييد واستغلال وتحويل BOT:

يتعلق عقد اللزمة كما هو مبين بالبند عدد 2 بتشيد وامتلاك واستغلال المحطة BOO (Build, Own, Operate project)

ARTICLE 2. OBJET DE LA CONVENTION

(A) La presente Convention a pour objet d'autoriser le Promoteur du Projet a construire, posseder et exploiter une centrale électrique de puissance et de rendement définis dans le Contrat de Cession d'Electricité pour la vente exclusive à la STEG de l'électricité produite par le Projet pendant la Durée Initiale et toute prorogation de celle-ci, dans les conditions et modalités et au Prix de Cession définis dans le cadre des Accords de Projet, sur la base d'un Financement Sans Recours



قيمة المحطة: تم إسناد الصفقة إلى المستثمر الذي اقترح أدنى السعر المتوسط المحين للكيلواط ساعة طيلة فترة العقد.

مدة الاستغلال: حددت فترة الاستغلال بعشرين سنة من تاريخ بداية التشغيل قابلة للتجديد.

وللإشارة، فإن الشروط التعاقدية (عقد اللزمة البند عدد 9 و 18 وعقد بيع الكهرباء البند عدد 3 و 40) تنص على الحالات التالية عند انتهاء الفترة التعاقدية:

✓ في حالة طلب تمديد العقد من طرف المستغل موجه إلى وزارة الإشراف، يتم التفاوض على الشروط التعاقدية الجديدة.

✓ في حالة عدم التوصل إلى اتفاق حول الشروط المتعلقة بتمديد العقد، يحق للشركة التونسية للكهرباء والغاز الخيار لاسترجاع المحطة بالدينار الرمزي.

✓ في حالة عدم اختيار استرجاع المحطة حسب الفقرة السابقة، يقوم المستغل بتقويض المعدات وإعادة الموقع على وضعيته الأصلية.

4- كيفية التثبيت من ان المعدات والتجهيزات والمحطة برمتها في وضعية جيدة أي وكأنها تم تشييدها الآن حتى لا تسلم للدولة التونسية في وضعية رثة ونضطر لتشييد محطة ثانية:

ينص عقد شراء الكهرباء على إلزام المشغل باستغلال المحطة حسب أوامر المركز الوطني لتوزيع الأحمال التابع للشركة التونسية للكهرباء والغاز كباقي محطات إنتاج الكهرباء مما يمكن من متابعة انتاجها ودرجة اتاحتها بصفة آنية.

كذلك يقوم المشغل سنويا بإنجاز تجارب المردودية تحت مراقبة الشركة للتأكد من مطابقة المحطة للمؤشرات التعاقدية وتطبيق الغرامات المحددة بالعقد في حالات الانحراف.

وقد تضمن عقد بيع الكهرباء كل الجوانب والترتيبات المتعلقة بمختلف التجارب التعاقدية:

- ✓ الملحق عدد2 للعقد: تحديد الإجراءات التفصيلية لإنجاز مختلف التجارب،
- ✓ الملحق عدد3 للعقد: المستويات المضمونة لمختلف المؤشرات، برنامج الصيانة الدورية،.....

5- طريقة التعامل مع الدولة التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز (ثمن الشراءات، الكميات):

- ثمن الشراءات: يتضمن عقد بيع الكهرباء كل الجوانب والترتيبات المتعلقة بتحديد سعر الكهرباء والذي يتكون من خمس عناصر كما هو مفصل بالبند عدد8 وعدد 11 والملحق عدد 1 من العقد المذكور:

- Composante fixe de puissance,
- Composante fixe d'exploitation et de maintenance,
- Composante coûts de combustible,
- composante variable d'exploitation et de maintenance,
- Autres charges variables.

- الكميات: تحدد الكميات حسب عدادات لقيس الكهرباء المنتجة بالمحطة. وتتكون هذه المنظومة من مجموعتين متطابقتين للتسجيل الآني للإنتاج الصافي لكل وحدة.

وللإشارة، فإن المجموعة الأولى خاصة بالمشغل والمجموعة الثانية خاصة بالشركة وتحت تصرفها مما يمكن من التثبيت من دقة الكميات المسجلة.

هذا، وقد حدد عقد بيع الكهرباء في البند عدد 10 طريقة ضبط الكميات والخصائص التقنية لمنظومة العد.

ويقع رفع العدادات بصفة شهرية ويضبط في تقرير ممضى بين الطرفين.

10. COMPTAGE DE L'ENERGIE ELECTRIQUE

(A) Le comptage de l'Énergie Nette fournie à la STEG se fera au moyen de deux séries de compteurs enregistreurs et au moyen d'un système informatisé redondant conçu pour réaliser les calculs des différentes composantes de la facturation à des intervalles de temps les plus courts possibles

Les deux séries de compteurs seront livrées et installées par la Société du Projet à ses frais. La première série sera possédée et entretenue par la Société du Projet. La deuxième série sera possédée et entretenue par la STEG.

Le comptage est effectué pour chaque turbine à gaz et pour la turbine à vapeur au Point de Livraison au moyen :

- de deux transformateurs de courant sur chaque phase, chacun avec un secondaire de un (1) ampère et une précision de zéro virgule deux pour cent (0,2%),
- de deux transformateurs de potentiel sur chaque phase, chacun avec un secondaire de cent (100) volts et une précision de zéro virgule deux pour cent (0,2%).

Tous les compteurs doivent fonctionner d'une façon autonome les uns par rapport aux autres, de telle façon qu'un défaut sur l'un n'affecte pas les autres. Ils doivent être d'une précision meilleure que zéro virgule deux pour cent (0,2%).

6- طريقة التثبيت من ان قيمة المحطة حقيقية ولم يقع تضخيمها للحصول على مدة استغلال مضاعفة مثلما حصل ذلك بالنسبة لمطار النفيضة:

حدد عقد بيع الكهرباء مدة الاستغلال بعشرين سنة من تاريخ بداية التشغيل الذي تم في 14 ماي 2002. وبهذا تعتبر سنة 2018 السنة 17 للاستغلال المتواصل للمحطة حسب الشروط التعاقدية المضمنة بالعقد المذكور. وللتذكير، فإن هذه المحطة أنجزت في إطار طلب عروض دولي مفتوح للمنافسة مما يفرض على المشاركين تقديم أفضل العروض التقنية والمالية خاصة وأن مرجعية إسناد اللزمة هي تعريفة بيع الكهرباء بمختلف عناصرها وليس كلفة الاستثمار. وتجدر الإشارة الى انه لا يمكن مراجعة التعريفة حسب القيمة الحقيقية للاستثمار التي فاقت الكلفة المقدرة حسب المستثمر.

7- كيف تفوتر الشركة التونسية للكهرباء والغاز كمية الغاز التي تزود بها المستغل وهل تطبق أسعار تفاضلية بالنظر للثمن المعمول به في السوق العالمية؟

حدد عقد بيع الغاز المبرم بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمستغل (كما هو مبين بالبند عدد 15 من العقد المذكور) ثلاثة عناصر لفوترة كميات الغاز:

- أتاوة متعلقة بالاشتراك
- أتاوة متعلقة بكمية التدفق التعاقدية للغاز
- كميات الغاز المستهلكة باعتماد تعريفة الغاز للمشاركين ضغط عالي

8- علمت أن الطريقة المعتمدة من طرف المستغل في توليد الكهرباء مكلفة وكان بالإمكان التخلي عنها واعتماد طريقة أخرى أقل تكلفة. هل لكم ان تؤكدوا ذلك أو تنفوه؟

ان تكلفة انتاج الكهرباء مرتبطة أساسا بنوعية تقنية المحطة. وللتذكير، فإن محطة رادس 2 هي دورة مزدوجة (تربنتين غازيتين وتربينة بخارية) وتعتبر من تقنيات الإنتاج ذات الكفاءة الطاقية المتميزة مقارنة بمحطات التوربينات الغازية (دورة مفتوحة).

والسلام

عن وزير الصناعة
والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
والتجارة
رئيس الديوان
الإقضاء: توفيق عياش